أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج ARDL

أ.د. صلاح مهدي البيرماني / كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد
الباحث/ محمد نوري داود

تاريخ التقديم: 2016/11/23
تاريخ القبول : 2017/1/12

المستخلص:

لتجنب الاثار السلبية الناجمة عن ضعف مرونة الجهاز الانتاجي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد يتم التوجه نحو الاستيرادات لسد الزيادة في الطلب المحلي الناجمة عن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي، وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل انفاقه، ولكون الانفاق الاستهلاكي الحكومي ذا مرونة تصاعدية عالية للزيادة الحاصلة في الايرادات العامة، بينما يكون ذو مرونة تنازلية منخفضة جدا في حال انخفاض الإيرادات العامة، ومن ثم فان ذلك يؤدي الى حدوث عجز في وضع الحساب الجاري وان هذا العجز ناجم عن اختلالين هما اختلال هيكل الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الاستهلاكي واختلال هيكل الحساب الجاري، اذ ان تصدير سلعة أحادية هي النفط يتم من خلالها تمويل الانفاق يقابله طيف واسع من الاستيرادات التي يوجه قسم كبير من هذا الانفاق اليها.

لذلك يهدف البحث الى تحديد أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في ظل الانفاق الحكومي المتزايد، وذلك من خلال تحليل واقع الانفاق الاستهلاكي الحكومي وهيكل الحساب الجاري في العراق وقياس وتحليل أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري خلال مدة الدراسة (1990-2014) ، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لما لهذا النموذج من ميزات إيجابية تتمثل في ملاءمته للعينات الصغيرة وللبيانات الساكنة في الفرق الأول او المستوى او مزيج من الاثنين، وقد توصل الباحث الى وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز ميزان الحساب الجاري، اذ ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة (0.25%). كما ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بوحدة واحدة (مليون دينار) قد أدت الى زيادة الاستيرادات من السلع والخدمات بـ (0.58) وحدة (مليون دينار) في الاجل القصير و بـ(1.16) مليون دينار في الاجل الطويل.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الانفاق الاستهلاكي الحكومي،عجز الحساب الجاري، الاستيرادات، الصادرات.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 98 المجلد 23
الصفحات 280-307

*بحث مستل من رسالة ماجستير

مقدمة:

يعد الانفاق العام ولاسيما الاستهلاكي منه من اهم اذرع السياسة المالية التي تعمل من خلالها على تحقيق التوازن الاقتصادي، الا ان هذا الانفاق قد يكون احد الأسباب الرئيسة في تدهور التوازن الخارجي ممثلا بوضع ميزان الحساب الجاري، ولقد حازة العلاقة بين الانفاق الحكومي وميزان الحساب الجاري على اهتمام العديد من الباحثين، وذلك من خلال دراسة اثر الانفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري على ميزان الحساب الجاري، وفي هذه الورقة سيتم دراسة اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع الحساب الجاري اذ ان دراسة أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على ميزان الحساب الجاري يعد امرا في غاية الأهمية للوقوف على أسباب اختلال ميزان الحساب الجاري واعطاء الحلول المناسبة لمعالجة هذا الاختلال، اذ ان معظم الدول النامية تسعى الى تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها دون النظر الى الأسباب التي أدت الى هذا الاختلال.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناولها لموضوع الانفاق الاستهلاكي الحكومي وأثره في ميزان الحساب الجاري في العراق لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لتوضيح درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومدى اعتماده على العالم الخارجي لتلبية أنفاقه الاستهلاكي من خلال توضيح أثر تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي على ميزان الحساب الجاري في العراق.

فرضية البحث:

ان هيمنة الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الانفاق العام وصلابته تنازليا (في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي) يمثلان سببا جوهريا لتنامي العجز في ميزان الحساب الجاري في ظروف انحسار الإيرادات العامة للدولة.

هدف البحث:

قياس أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق، وإيجاد توصيات تساعد أصحاب القرار على الحد من هذا الاثر.

أولا: التمييز بين الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكوميين:

لقد تطور مفهوم الانفاق الحكومي مع تطور أفكار المدارس الاقتصادية، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية ان الانفاق الحكومي بصوره عامة هو انفاق استهلاكي يجب ان يقتصر على وظائف الدولة التقليدية (امن، دفاع، عدالة) ويضيق الى ابعد الحدود، ترى المدرسة الكينزية خلاف ذلك فقد دعت الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية ولاسيما الانفاق الحكومي، لذا سوف نحاول في هذه النقطة التمييز بين أنواع الانفاق الحكومي.

يعد التمييز بين أنواع الانفاق الحكومي امرا ضروريا، اذ يقسم الانفاق الحكومي بحسب المعايير الاقتصادية على قسمين رئيسين هما الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، ان الانفاق الاستهلاكي هو الذي تنفقه الدولة لضمان سير المرافق العامة، كرواتب الموظفين، والاعانات والمدفوعات التحويلية والفوائد التي تدفع على القروض الحكومية (العمري،1988:32-33). اما النفقات الاستثمارية فهي النفقات التي تسهم في تكوين رأس المال الثابت القومي كالأنفاق على شراء الآلات والمعدات والأراضي والانشاءات والمباني فضلا عن الانفاق على البنية التحتية كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وإقامة المدراس والمستشفيات وغيرها (العيسى وقطف، 2006: 300-301)، ويمكن التمييز بين النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية من حيث دوريتها، ان النفقات الاستهلاكية تتصف بالدورية ويمكن ان تتكرر خلال مدة معينة وهذه النفقات ضرورية لضمان سير المرافق العامة(العمر،1981: 167)، بينما النفقات الاستثمارية هي نفقات غير دورية هدفها زيادة التراكم الرأسمالي للدولة من خلال تنمية رأس المال بشقية المادي والبشري واهم عناصرها الأصول الثابتة ونفقات البحث والتطوير والبعثات الدراسية (اندرواس،2014: 105).

ان للأنفاق الاستهلاكي اهمية كبيرة في مكونات الانفاق الحكومي لذلك يجب رصد الأموال الكافية لتغطية عملية التشغيل وضمان سير المرافق العامة فضلا عن اثاره غير المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي من خلال استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة الحاصلة في الطلب الاستهلاكي، بالإضافة الى أهميته في بناء راس المال البشري من خلال الانفاق على التعليم والصحة...الخ.

ويبين الجدول (1) الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي من النفقات العامة في العراق، اذ يتبين لنا من خلال الجدول (1) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد ارتفع من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (76741672.6) مليون دينار عام 2014 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (44%) وبمتوسط أهمية نسبية من الانفاق العام بلغ (77%)، بينما بلغ الانفاق الاستثماري الحكومي (2822) مليون دينار عام 1990 ليرتفع الى (35450452.5) مليون دينار عام 2014 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (48%) وبمتوسط أهمية نسبية الى الانفاق العام بلغ (23%)، ان اختلاف الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة دفعنا الى تقسيمها الى عدة مدد وهي كالاتي:

ففي المدة من (1990-1995) أدى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الى زيادة الاختلال في هيكل الانفاق العام، فنجد ان الأهمية النسبية على امتداد هذه المدة تميل لصالح النفقات الاستهلاكية الحكومية على حساب النفقات الاستثمارية الحكومية، اذ ارتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995 محققا معدل منو سنوي مركب بلغ (122%) وبمتوسط أهمية نسبية الى الانفاق العام بلغ (82.5%)، بينما ارتفع الانفاق الاستثماري الحكومي من (2822) مليون دينار عام 1990 الى (84943) مليون دينار عام 1995 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (98%) وبمتوسط أهمية نسبية الى الانفاق العام بلغ (17.5%) ، ان ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي يعكس التوجه الحكومي نحو اشباع السلع والخدمات الاجتماعية وإعطاء أهمية قليلة للإنفاق التنموي (الاستثماري)، وذلك يأتي نتيجة الحصار الاقتصادي الذي أدى الى انحسار الموارد المالية للدولة.

اما المدة من (1996-2002) فنجد ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد ارتفع من (506102) مليون دينار عام 1996 الى (1762693) مليون دينار عام 2002 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (22%) وبمتوسط اهميه نسبية الى الانفاق العام بلغ (81.4%) ، بينما بلغ الانفاق الاستثماري (36439) مليون دينار عام 1995 ليرتفع الى (755602) مليون دينار عام 2002 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (62%) وبمتوسط اهميه نسبية للإنفاق العام بلغ (18.6%)، وقد جاء ذلك نتيجة لموافقة العراق على تطبيق مذكرة التفاهم النقط مقابل الغذاء والدواء(عباس،2008: 66)، بالإضافة الى تطبيق الحكومة العراقية لبرامج إصلاحية تهدف الى ضغط الانفاق العام ولاسيما الاستهلاكي وتنويع مصادر الإيرادات .

جدول (1) الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي من النفقات العامة مقابل الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الحكومي للسنوات (1990-2014) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	اجمالي النفقات العامة (1)	معدل النمو المركب لـ(1) %	النفقات الاستهلاكية(2)	معدل النمو المركب لـ (2) %	النفقات الاستثمارية(3)	معدل النمو المركب لـ(3) %	الأهمية النسبية لـ (2) الى (1)	الأهمية النسبية لـ (3) الى (1)	معدل التغير السنوي لـ(2)	معدل التغير السنوي لـ(3)
1990	14179		11357		2822		80	20	---	-
1991	17497		15653		1844		89	11	37.8	-34.7
1992	32883	118	25876	122	7007	98	79	21	65.3	280.0
1993	68954		50060		18894		73	27	93.5	169.6
1994	199442		171742		27700		86	14	243.1	46.6
1995	690783		605840		84943		88	12	252.8	206.7
1996	542541		506102		36439		93	7	-16.5	-57.1
1997	605802		534095		71707		88	12	5.5	96.8
1998	920501		824705		95796		90	10	54.4	33.6
1999	1033552	27.8	831592	22	201960	62	80	20	0.8	110.8
2000	1498700		1151663		347037		77	23	38.5	71.8

66.8	29.5	28	72		578861		1490866		2069727	2001
153.1	18.2	30	70		755602		1762693		2518285	2002
68.1	106.0	25.9	74.07		1270802		3631159		4901961	2003
1309.5	274.7	56.8	43.17		17912480		13608947		31521427	2004
-9.8	7.8	52.3	47.62		16147752		14683390		30831142	2005
-62.6	123.2	15.5	84.46		6027680		32778999		38806679	2006
9.3	-0.18	16.7	83.23		6588512.3		32719836.2		39308348.5	2007
127.3	59.8	22.2	77.73	35	14976015.5	32	52301181.1	33	67277196.6	2008
-35.5	-12.1	17.3	82.64		9648658.5		45941062.5		55589721.1	2009
61.1	18.8	22.1	77.82		15553341.3		54580860.4		70134201.8	2010
14.6	11.6	22.6	77.35		17832112.8		60925553.4		78757666.3	2011
64.5	24.3	27.9	72.08		29350951.9		75788623.7		105139575.7	2012
37.5	3.9	33.8	66.10		40380749.9		78746806.3		119127556.2	2013
-12.2	-2.5	31.5	68.40		35450452.5		76741672.6		112192125.1	2014
				48		44		45	معدل النمو المركب لكامل المدة	

متوسط الأهمية النسبية %

المدة / المتغيرات	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستثماري الحكومي
(1995-1990)	82.5	17.5
(2002-1996)	81.4	18.6
(2014-2003)	71.3	28.7
(2014-1990)	77	23

المصدر: بيانات وزارة المالية،دائرة المحاسبة،على الموقع http://www.mof.gov.iq 2016/3/25.

ـ تم حساب معدلات النمو السنوي المركب والاهمية النسبية ومتوسط الأهمية النسبية من قبل الباحث،

ويستخرج معدل النمو السنوي المركب من خلال المعادلة التالية(خلف،2015: 24) :

$$CAGR(t_0,t_n)=\left(\frac{V(t_n)}{V(t_0)}\right)^{\frac{1}{t_n-t_0}}-1$$

$CAGR(t_0,t_n)$:معدل النمو السنوي المركب. $V(t_n)$:قيمة سنة النهاية. $V(t_0)$:قيمة سنة البداية. t_n-t_o:عدد السنوات

من ذلك نستنتج ان الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على امتداد المدة (1990-2002) قد عكست وضعا مؤسسيا راسخا يصعب تخفيضه أوقات الانخفاض المالي في موارد الدولة، فعلى الرغم من انخفاض الموارد المالية للدولة نتيجة العقوبات الاقتصادية وانخفاض الصادرات النفطية الى ان الحكومة لجأت الى طرائق أخرى (كالتمويل بالعجز) من اجل تمويل هذا الانفاق والعمل على عدم تخفيضه.

اما المدة من (2003-2014) ونتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية وحصول زيادة كبيرة في إيرادات الدولة فضلا عن توسع الجهاز الإداري للدولة ووضع الحكومة لسلم جديد للرواتب مستفيدة من تصدير النفط العراقي (الكناني،2013: 130) ومحاولة تعويض المواطنين عن سنوات الحرمان التي عاشوها في الحصار الاقتصادي فضلا عن تعويض متضرري الحرب ، فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكية من (3631159) مليون دينار عام 2003 الى (76741672.6) مليون دينار عام 2014 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (32%) وبمتوسط أهمية نسبية الى النفقات العامة بلغ (71.3%)، اما النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت من (1270802) مليون دينار عام 2003 الى (35450452.5) مليون دينار عام 2014 محققتا معدل نمو سنوي مركب بلغ (35%) وبمتوسط اهمية نسبية الى النفقات العامة بلغت (28.7%) وهي نسبة لا تلبي احتياجات الاقتصاد العراقي الكبيرة للاستثمار في البنى التحتية ومختلف القطاعات الإنتاجية وبذلك فهي غير كافية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي. ان بقاء نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي مرتفعة على حساب النسب المنخفضة للإنفاق الاستثماري في جميع مدة الدراسة يعكس لنا التوجه الحكومي نحو اشباع حاجات استهلاكية مؤقتة واهمال الجانب التنموي المتمثل بالنفقات الاستثمارية التي بقيت نسبها على امتداد مدة الدراسة متدنية ولا تلبي الطموح المطلوب للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي .

من خلال ملاحظة الجدول(1) نستنتج ان زيادة حجم الانفاق العام ترافقه مرونة كبيرة في زيادة النفقات الاستهلاكية، وهذا السلوك قد ادى الى حدوث اثار تضخمية في الاقتصاد العراقي نتيجة ضعف استجابة الجهاز الانتاجي كما انعكس على حجم النفقات الاستثمارية، حيث تؤدي هيمنة الانفاق الاستهلاكي الى انخفاض معدلات نمو الانفاق الاستثماري بنسب تفوق الانخفاض الحاصل في معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي اثناء انحسار الموارد المالية لدولة ومثال على ذلك ما توضحه سنوات الحصار الاقتصادي فضلا عن (2005) ، (2006) ، (2009) و (2014) اذ ان انخفاض الإيرادات العامة نتيجة الظروف في تلك السنوات قد جاء على حساب انخفاض معدلات نمو الانفاق الاستثماري بنسب تفوق الانخفاض في معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي.

ثانيا: **ميزان الحساب الجاري**: ويضم هذا الميزان المعاملات السلعية والخدمية وعوائد الدخل بين الدولة والعالم الخارجي، وهو يحتوي على جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجي الناتجة عن صادرات وواردات السلع والخدمات فضلا عن عوائد الدخل خلال المدة التي يعد فيها الميزان. وينقسم ميزان الحساب الجاري على أربعة اقسام هي :

أ-الميزان التجاري(التجارة المنظورة):- يشير هذا الميزان الى الفرق بين قيم الصادرات والاستيرادات لذلك يسمى ميزان التجارة الملموس او المرئي (القريشي ،2008: 61)، حيث تقيد الصادرات السلعية في الجانب الدائن ويترتب استلام البلد عملة اجنبية مقابلها، اما الاستيرادات السلعية فهي تقيد في الجانب المدين من الحساب الجاري ويترتب عليها دفع البلد لعملة اجنبية.

ب-ميزان التجارة غير المنظورة(ميزان الخدمات):- ان هذا الميزان يشمل العوائد المحصلة او المدفوعة عن الخدمات (عبد القادر،2011: 124)، مثل مدفوعات السائحين، خدمات السفر، خدمات شركات التأمين...الخ.

ج-حساب الدخل:- وهو الحساب الذي يتم فيه تسجيل الدخل المكتسب من حيازة الأصول الأجنبية، كمدفوعات الفائدة والارباح الموزعة... الخ.

د-تحويلات أحادية الجانب:- وهي التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل، مثل الإعانات المقدمة من دولة الى أخرى، او تحويلات العاملين الى بلدانهم.

ويعد الحساب الجاري من ميزان المدفوعات مؤشر يعكس سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، وفيما يأتي تحليلا لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة وذلك باستخدام الجدول (2). يتبين لنا من خلال الجدول (2) ان ميزان الحساب الجاري قد حقق عجوزات متتالية في المدة من (1990-1995) حيث ارتفع العجز من (2418.1-) مليون دولار عام 1990 الى (10547.3-) مليون دولار عام 1995 ويعود هذا الارتفاع بالعجز الى ظروف الحصار الاقتصادي وانخفاض الموارد المالية الحقيقية للدولة في تمويل الانفاق الحكومي مقابل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب الناشئ عن التمويل التضخمي، ان توضيح عجز الحساب الجاري انما يتم من خلال تحليل هيكل هذا الحساب، حيث يلاحظ من الجدول (2) ان صافي الميزان التجاري الذي يعد المكون الأساسي لهيكل الحساب الجاري قد سجل عجزا كبيرا عام 1991 اذا انخفضت قيمته من (3801.1) مليون دولار عام 1990 الى (1303.8-) مليون دولار عام 1991 وبمعدل نمو سنوي سالب نسبته (134.3-%) وقد استمر بالتذبذب الى ان بلغ (929.4-) مليون دولار عام 1995، ان تسجيل الميزان التجاري لعجوزات مستمرة خلال هذه الفترة قد جاء نتيجة لانخفاض تصدير النفط الذي يعد السلعة الأساسية للصادرات في العراق ، اما حساب صافي التحويلات بدون مقابل فقد سجل عجزا في عام 1990 ثم استمر في تحقيق فوائض للسنوات الباقية وصولا الى 1995 وذلك لظروف الحصار وعزلة العراق عن العالم الخارجي، وبالنسبة لصافي حساب الخدمات فقد اظهر عجزا على امتداد المدة (1990-1995) وهذا يؤكد ان العراق من البلدان المتلقية لكافة أنواع الخدمات ولاسيما خدمات النقل وخدمات التأمين.

جدول (2) مؤشرات هيكل الحساب الجاري بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1990-2014) (مليون دولار)

السنوات	صافي الحساب الجاري (1)	معدل نمو % (1)	صافي الميزان التجاري (2)	معدل نمو % (2)	صافي التحويلات بدون مقابل(3)	معدل نمو % (3)	صافي حساب الدخل (4)	معدل نمو %(4)	صافي الخدمات (5)	معدل نمو %(5)
1990	-2418.1		3801.1		-318.5		غ.م		-5900.8	--
1991	-3407.1	40.8	-1303.8	-134.3	395.0	-224	-		-2498.2	-57.6
1992	-7076.2	107.6	-2146.0	64.5	146.3	-62.9	-		-5079.5	103.3
1993	-8451.1	19.4	-1623.9	-24.3	160.8	9.9	-		-6988.1	37.5
1994	-9128.0	8	-961.5	-40.7	211.7	31.6	-		-8378.1	19.8
1995	-10547.3	15.5	-929.4	-3.3	166.0	-21.5	-		-9784.8	16.7
1996	-10046.1	-4.7	-178.2	-80.8	155.7	-6.2	-		-10023.5	2.4
1997	-10129.7	0.8	2702.5	-1616.5	-1529.3	-1082.2	-		-11302.9	12.7
1998	-12045.0	18.9	2441.5	-9.6	-1889.0	23.5	-		-12597.7	11.4
1999	-14527.8	20.6	3959.7	62.1	-4094.5	116.7	-		-14403.0	14.3
2000	-8169.0	-43.7	7734.1	95.3	-5984.1	46.1	-		-9919.0	-31.1
2001	-15410.2	88.6	1720.1	-77.7	-3497.1	-41.5	-		-13533.2	36.4
2002	-15762.5	2.2	2493.7	44.9	-2495.3	-28.6	-		-15760.9	16.4
2003	-934.5	-94	-222.4	-108.9	989.0	-139.6	60.0	---	-1339.4	-91.5
2004	-2404.6	157.3	-3492.3	1470.2	1859.2	87.9	-55.5	-192.5	-822.3	-38.6
2005	1694.1	-170.4	3695.2	-205.8	3235.5	74	502.3	-1005	-5738.9	597.9
2006	7095.6	318.8	11821.9	219.9	-458.6	-114.1	895.8	78.3	-5163.5	-10
2007	20062.7	182.7	22694.5	91.9	-380.5	-17	1483.0	65.5	-4004.3	-22.4
2008	32344.4	61.2	33554.9	47.8	-2931.7	670.4	6979.1	370.6	-5257.9	31.3
2009	-900	-102.7	4100.0	-78.8	-2000.0	-32.1	3300.0	-69.9	-6400.0	13
2010	6430.4	-814.4	14435.6	103	-2552.5	28.3	1591.4	-24	-7044.9	18.5
2011	26365.4	310.0	39048.0	170.4	-4385.8	71.8	-201.6	-112.6	-8059.2	14.3
2012	29542.0	12	44053.6	12.8	-5112.0	16.5	1059.4	-625.4	-10458.8	29.7
2013	22590.3	-23.5	39321.0	-10.7	-4865.3	-4.8	-505.2	-147.6	-11360.2	8.6
2014	24247.9	7.3	38780.8	-1.3	-3162.8	-34.9	-530.8	5	-10569.3	-6.9

المصدر: البنك المركزي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة.
ـ معدلات النمو السنوي من اعداد الباحث
ملاحظة: لا يحتوي العدد الخاص المقدم من البنك المركزي عام 2003 الى بيانات صافي حساب الدخل.

اما المدة من (1996-2002) وعلى الرغم من توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء والسماح الجزئي للعراق بتصدير النفط الخام الا ان الحساب الجاري قد استمر في حالة عجز، اذ بلغ العجز (10046.1-) مليون دولار عام 1996 واستمر العجز بالارتفاع حتى بلغ (15762.5-) عام 2002، ومن خلال ملاحظة الجدول (2) نجد ان عجز الميزان التجاري قد انخفض عام 1996 الى (178.2-) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.8-%) عن عام 1995 وقد جاء هذا الانخفاض بسبب رفع الحصار الجزئي عن صادرات النفط الخام، حيث بدء الميزان التجاري بتسجيل فوائض من عام 1997 الى عام 2002، من خلال ذلك يتبين لنا ان العجز في ميزان الحساب الجاري خلال الفترة (1997-2002) لم يكن ناجم عن عجز الميزان التجاري، انما نتيجة للعجز الحاصل في كل من صافي حساب التحويلات بدون مقابل وصافي حساب الخدمات وصافي حساب الدخل، اذ تغير وضع حساب صافي التحويلات بدون مقابل من تحقيق فائض بمقدار (155.7) مليون دولار عام 1995 الى عجز بمقدار (1529.3-) مليون دولار عام 1996 ثم استمر العجز بالارتفاع الى ان بلغ (2495.3-) مليون دولار عام 2002 وقد كان ذلك نتيجة لاستقطاع تعويضات حرب الخليج الثانية، اما ارتفاع عجز صافي الخدمات فقد كان بسبب ارتفاع تكاليف خدمات نقل وتأمين البضائع فضلا عن خدمات السياحة والسفر الى الخارج.

اما المدة من (2003-2014) والتي شهدت بدايتها رفع الحصار الاقتصادي عن العراق والسماح بتصدير النفط ومن ثم زيادة كبيرة في الطلب الكلي، وبسبب الدمار الذي أصاب القطاع الإنتاجي ومن ثم ضعف قدرته على تلبية الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي سواء كان طلبا استهلاكيا او رأسماليا، مما أدى الى التوجه نحو الاستيرادات لسد فجوة الطلب التي كان التوسع المالي الحكومي السبب الرئيسي لزيادتها، لذلك فقد سجل الحساب الجاري عجزا في عامي 2003 و2004، الا ان هذا العجز ما لبث ان تحول الى فوائض نتيجة الزيادة الكبيرة في الصادرات النفطية، وقد كان سلوك الميزان التجاري مشابها لسلوك الحساب الجاري ماعدا عام 2009 اذا سجل الحساب الجاري عجزا نتيجة انخفاض أسعار النفط بينما بقي الميزان التجاري في وضع فائض. لقد حقق حساب التحويلات الأحادية الجارية في الأعوام 2003 و2004 و2005 فائضا، وقد كان ذلك نتيجة المنح والمساعدات المقدمة الى العراق، اما المدة (2006-2014) فقد كان حساب التحويلات الأحادية الجارية في حالة عجز يتذبذب مع اتجاه تذبذب الإيرادات النفطية نتيجة استقطاع 5% من عوائد النفط لتعويضات حرب الخليج الثانية، لقد أدت زيادة عوائد الاستثمار الليلي والاستثمار في الاذونات الأجنبية في الخارج لكل من البنك المركزي ووزارة المالية(البنك المركزي العراقي، اعداد متفرقة) الى جعل حساب الدخل في حالة فائض في بعض السنوات بينما تؤدي مدفوعات الفائدة على القروض الخارجية الى جعل حساب الدخل في حالة عجز في سنوات أخرى. اما بالنسبة لحساب صافي الخدمات فقد استمر في حالة عجز على امتداد مدة الدراسة من (1990-2014) عاكسا وضع العراق كونه من البلدان المتلقية لكافة أنواع الخدمات ولاسيما خدمات النقل والتامين، فضلا عن زيادة خدمات الدراسة والسياحة والعلاج في الخارج.

ثالثا: تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي:

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد صادراتها على المواد الأولية ولاسيما النفط الخام، بينما يقابل هذه الأحادية في الصادرات طيف واسع من الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والغذائية وغير الغذائية والسلع الرأسمالية، لذا يركز هذا الجزء من البحث على تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق وكما يلي:

1-**تحليل هيكل الصادرات** :-

يتم تحليل هيكل الصادرات من خلال قياس درجة التركز السلعي للصادرات والتي تعني مدى مساهمة اهم السلع المصدرة للصادرات الكلية وتعكس درجة التركز السلعي للصادرات مدى تطور الهيكل الإنتاجي لاقتصاد ما، اذ ان انخفاض درجة التركز السلعي للصادرات وتنوعها يعكس مدى التطور الهيكلي للجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية، وتعاني الدول النامية ولاسيما النفطية من ارتفاع درجة التركز السلعي لصادراتها اذ تصل هذه النسبة في العراق الى ما يقارب 100% في بعض السنوات وهذا يعكس مدى اختلال هيكل الجهاز الإنتاجي العراقي، مما يؤدي الى زيادة تبعيته للعالم الخارجي ولاسيما عندما تكون هذه السلع من المواد الأولية، ومن ثم فقد تكون هذه الصادرات ذات تأثير سالب على النمو الاقتصادي من خلال تدهور شروط التجارة الدولية من جهة واستنزاف الموارد التي كان يمكن ان تكون محلاً للاستثمار من جهة ثانية اذ ان هذه الصادرات من السلع ذات مرونة طلب وعرض منخفضة (أكيوز، 2008: 43)وبذلك فان درجة التركز السلعي للصادرات يمكن عدها مقياسا لمدى تبعية الاقتصاد المحلي للعالم الخارجي فعندما تصل درجة التركز السلعي الى 60% فان البلد يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية. وتقاس درجة التركز السلعي للصادرات بعدة مؤشرات من أهمها هيرشمان، من خلال استخراج نسبة اهم السلع المصدرة من الصادرات الإجمالية (الكواز: المعهد العربي للتخطيط).

من الجدول (3) يتبين لنا ان درجة التركز السلعي للصادرات قد كانت (82.08%) عام (1990) وانخفضت الى (17.91%) عام (1995) ويعود ذلك الى العقوبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد العراق التي أدت الى انخفاض صادراته النفطية، فضلا عن الدمار الذي تعرضت له المنشأة النفطية بسبب الحرب مما أدى الى انخفاض انتاجها او توقفها عن الإنتاج.

اما المدة من (1996-2002) فنجد ان درجة التركز السلعي للصادرات قد بدأت بالارتفاع وسجلت (10.06%) عام (1996) لتصل الى (89.82%) عام (2002) وقد جاء ذلك نتيجة للتخفيض الجزئي عن العقوبات المفروضة والسماح باستئناف التصدير الجزئي للنفط الخام في أطار مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء.

ولقد كانت نسبة مساهمة النفط الخام من الصادرات الاجمالية للمدة (1990-2002) (49%) بينما كان متوسط نسبة مساهمة السلع الأخرى عدا النفط (51%). ومن ذلك نستنتج ان سبب انخفاض درجة التركز السلعي للصادرات (التبعية الاقتصادية) لم يكن نتيجة لأسباب اقتصادية وانما جاء نتيجة لأسباب سياسية أدت الى فرض عقوبات اقتصادي على العراق قادت الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات.

جدول (3) هيكل الصادرات ودرجت تركزها السلعي في العراق للمدة(1990-2014) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات (1) السلعية	الصادرات النفطية (2)	الصادرات غير النفطية (3)	نسبة (2) الى(1) (درجة التركز السلعي للصادرات) %	نسبة (3) الى(1) %
1990	13710.1	11254.3	2455.8	82.08	17.91
1991	1730.4	339.7	1390.7	19.63	80.36
1992	2108	284.4	1823.6	13.49	86.50
1993	1794.4	261.9	1532.5	14.59	85.40
1994	1720.4	146	1574.4	8.48	91.51
1995	1963	188.5	1774.5	9.60	90.39
1996	2764.9	278.3	2486.6	10.06	89.93
1997	6385.2	5052.8	1332.4	79.13	20.86
1998	7427.8	5278.6	2149.2	71.06	28.93
1999	13067	11686.7	1380.3	89.43	10.56
2000	18742.6	17416.9	1325.7	92.92	7.07
2001	12872.1	12469.0	403.1	96.86	3.13
2002	10236.2	9194.4	1041.8	89.82	10.17
2003	9711.1	8348.8	1362.3	85.97	14.02
2004	17810	17700.0	110	99.38	0.61
2005	23697.4	23578.9	118.5	99.49	0.50
2006	30529.4	30298.7	230.7	99.24	0.75
2007	39587	39412.0	175	99.55	0.44
2008	63726.1	63417.9	308.2	99.51	0.48
2009	39782.2	39311.4	470.8	98.81	1.18
2010	51763.6	51589.1	174.5	99.66	0.33
2011	79680.5	79459.5	221	99.72	0.27
2012	94208.6	93912.1	296.5	99.68	0.31
2013	89767.9	89553.6	214.3	99.761	0.23
2014	83980.9	83798.0	182.9	99.78	0.21

متوسط الاهمية النسبية		
المؤشر / المدة	الصادرات النفطية الى الصادرات	الصادرات الأخرى الى الصادرات
(1990-2002)	%49	%51
(2003-2014)	%97.7	%2.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة.
- نسب المساهمة ومتوسط الأهمية النسبية من اعداد الباحث.

اما المدة (2003-2014) والتي تم في مطلعها رفع الحصار الاقتصادي والسماح بتصدير النفط الخام، ويلاحظ من الجدول (3) ان درجة التركز السلعي قد سجلت (85.97%) عام (2003) وجاء ذلك نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وتوقف تصدير النفط لفترة محدودة، حيث بدأت درجة التركز السلعي الى ارتفاع بعد عام (2003) لتصل الى (99.78%) عام (2014).

نستنتج من خلال القراءة السابقة للأرقام ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال كبير في هيكله الإنتاجي مما جعله عرضه للصدمات الخارجية نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية مما يزيد من تبعية الاقتصاد العراقي ويجعله عرضه للتقلبات في الوضع العالمي.

2-تحليل هيكل الاستيرادات: - مقابل الأحادية العالية للصادرات العراقية ،هناك طيف متنوع من الاستيرادات كما يوضحه الجدول(4)

جدول(4) هيكل الاستيرادات في العراق حسب التصنيف الدولي الموحد للمدة(1996-2014)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية والزيوت النباتية الحيوانية	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	ومكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	المجموع
1996	58.98	0.14	0.005	2.68	10.63	25.00	2.51	0.02	100
1997	42.75	0.35	0.03	6.77	19.54	27.56	2.95	0.01	100
1998	13.15	0.55	0.30	16.05	20.35	43.72	5.82	0.02	100
1999	13.88	0.78	0.06	14.82	15.83	50.24	4.36	0.006	100
2000	8.72	0.89	0.08	5.14	22.46	57.06	5.61	0.003	100
2001	3.3	0.81	0.04	2.82	26.39	64.23	2.30	0	100
2002	3.5	0.74	0.16	2.16	18.81	72.30	2.28	0	100
2003	6.44	0.24	1.36	1.02	14.82	73.09	2.89	0.10	100
2004	11.13	1.75	9.85	6.72	8.35	43.48	15.82	2.85	100
2005	10.70	1.75	9.85	6.72	8.35	43.48	15.82	2.85	100
2006	11.1	1.79	9.80	6.70	8.40	43.50	15.79	2.89	100
2007	13.10	1.79	9.80	6.69	11.39	38.49	15.80	2.89	100
2008	13.10	1.79	9.79	6.70	11.39	38.50	15.80	2.89	100
2009	13.10	1.79	9.79	6.69	11.39	38.49	15.80	2.90	100
2010	13.10	1.79	9.80	6.69	11.39	38.49	15.80	2.90	100
2011	13.09	1.79	9.80	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89	100
2012	13.09	1.79	9.80	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89	100
2013	13.10	1.79	9.79	6.70	11.40	38.49	15.79	2.89	100
2014	13.09	1.79	9.80	6.39	11.39	38.49	15.80	2.89	100
متوسط الاهمية النسبية									
	15.18	1.26	5.78	6.57	13.9	44.82	10.66	1.67	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،اعداد متفرقة.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز لمركزي للإحصاء، اعداد متفرقة.

يتبين لنا من خلال الجدول (4) مدى تنوع هيكل الاستيرادات اذ انه تتكون من سلع متنوعة، مبينا لنا ضعف هيكل الجهاز الإنتاجي في العراق واعتماده الكبير على الاستيرادات، كما يتبين لنا من الجدول ان السلع والمعدات الرأسمالية (المكائن والآلات ومعدات النقل) قد استحوذت على النسبة الأكبر من الاستيرادات العراقية، وهذا قد يبين لنا ان الاستيرادات اكثرها تتجه نحو سلع رأسمالية وليست استهلاكية، الا ان ارتفاع أسعار هذه السلع جعلها تشكل النسبة الأكبر من قيمة الاستيرادات، كما ان معظم هذه الاستيرادات قد تكون موجة نحو تنمية القطاع النفطي، مما يكرس ريعية الاقتصاد العراقي ويزيد من احاديته.

رابعا: نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL):

ان نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag) والمشار اليه اختصارا (ARDL) أحد النماذج القياسية المستخدمة في اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test)، وقد طور هذا الأسلوب من قبل (Pesaran and Shin (1999) و (Pesaran and Smith (2001) (Farooq& Ahmed,2010:45)، ان نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عباره عن مزيج من انموذجين الأول هو انموذج الابطاء الموزع (Distributed Lag model)، والثاني هو انموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model)(ابو نايلة ،2014: 133). يتمثل انموذج الابطاء الموزع بوجود قيم سابقة (past values) لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، اذ ان المتغير التابع (Y_t) يتأثر بالمتغير التوضيحي (X_t) للفترة الزمنية الحالية ولفترات سابقة (X_{t-1}) وكما في المعادلة الاتية:

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 X_{t-1} + \alpha_q X_{t-q} + u_t _____(1)$$

اذ ان : Y : المتغير التابع في الفترة (t).
t: هي الفترة الحالية.
q : عدد فترات التخلف.

اما الجزء الثاني من النموذج (ARDL) حيث يمثل في انموذج الانحدار الذاتي، وهو انموذج يحتوي على قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية، وكما في المعادلة الاتية :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-q} + u_t _____(2)$$

ونلاحظ من المعادلة (9) ان المتغير التابع في الفترة الحالية (Y_t) يعتمد على المتغير التابع لفترات سابقة (Y_{t-q})، وبجمع وترتيب المعادلتين (1) (2) نحصل على المعادلة (3) التي توضح الشكل الأساسي لنموذج (ARDL) وكما يلي (Giles, Dave Giles Blog):

$$Y_t=\beta_0+ \beta_1 Y_{t-1}+\ldots\ldots+ \beta_p Y_{t-P}+ \alpha_0 X_t+ \alpha_1 X_{y-1}+ \alpha_2 X_{t-2}+ \alpha_3 X_{t-3}+ \ldots..+ \alpha_q X_{t-q}+ \varepsilon_t _____(3)$$

يقوم نموذج (ARDL) على أساس نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Eror Correction Model)، وباستخدام اختبار f-statistic لتقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

وعلى افتراض وجود ثلاث متغيرات هي X_2, X_1, y فأن نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) يأخذ الشكل الاتي(ابونايلة،2014: 131).:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \Sigma \beta_i \Delta y_{t-i} + \Sigma \beta_j \Delta x_{1t-j} + \Sigma \beta_k \Delta x_{2t-k} + \theta_0 y_{t-1} + \theta_1 x_{1t-1} + \theta_2 x_{2t-1} + et \text{———} (4)$$

اذ ان: β_k،β_i،β_i: تشير الى معلمات الاجل القصير للمتغيرات الدراسة.
θ_2، θ_1،θ_0 : تشير الى معلمات الاجل الطويل لمتغيرات الدراسة.

يتم اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة لهذه المعلمات بواسطة اختبار F-stitistic، اذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين المعلمات للمتغيرات في المستوى الموجودة في النموذج، اذ تكتب فرضية العدم كالاتي:

$$H_0 : \theta_0=\theta_1= \theta_2=0$$

اما الفرضية البديلة فهي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الانموذج، أي ان هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات وتكتب كالاتي:

$$H_1 : \theta_0 \neq \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0$$

يمتلك نموذج (ARDL) العديد من الخصائص التي تميزه عن النماذج القياسية الأخرى ومنها(الكبيسي وخلف،2012: 18):

1-ان انموذج (ARDL) يمكن ان يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة الاولى او من الرتبة الثانية او مزيج من الاثنين معا.

2-ان انموذج (ARDL) يأخذ عددا كافيا من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات في انموذج الاطار العام.
3-انموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل.
4- ممكن ان نحصل من انموذج (ARDL) على انموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط اذ ان انموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات الداخلة في الانموذج، وبذلك فان انموذج (ARDL) له القدرة على تقدير المعلومات طويله وقصيرة الاجل في وقت واحد.
5- يعد اختبار (ARDL) احصائيا اكثر أهمية بكثير من النماذج الأخرى في تحديد التكامل المشترك في العينات الصغيرة.

لتطبيق نموذج (ARDL) يجب القيام بمجموعة من الخطوات التالية (Giles,2015, Dave Giles Blog):

1- التأكد من عدم وجود بيانات لا تستقر سلسلتها الزمنية الا في الفرق الثاني لان ذلك يبطل منهجية (ARDL).
2- صياغة انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UESM) المتمثل في المعادلة(4) اذ يقيس هذا النموذج العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل.
3- تحديد هيكل التخلف المناسب للنموذج في الخطوة(2)، وتوجد عدة معايير تستخدم في تحديد الفترة المثلى للخلف الزمني اذ يقوم البرنامج (Eviws) بتحديد فترة التخلف بعد اختيار المعيار المناسب من قبل الباحث ومن هذه المعايير(Akaike) و (Schwarz) و (Hannan and Quinn).
4- التأكد من ان أخطاء هذا النموذج مستقلة بشكل متسلسل وذلك من خلال التأكد من ان هذه البواقي خالية من الارتباط الذاتي ولا تحتوي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وانها تتوزع توزيعا طبيعيا.
5- اجراء اختبار (Bounds Test) لاختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة اذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بينما تنص الفرضية البديلة على وجود التكامل المشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل)، ويتم ذلك باستخدام اختبار (F-Statistic)، بعد اجراء اختبار (F) لمعلمات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة (θ_0, θ_1, θ_2) يتم مقارنة F المحتسبة للمعلمات طويلة الاجل مع قيمه Fالجدولية المناظرة المثبتة بجداول محسوبة من قبل كل من Pesaran et al (2001)(Muzib& Roy,2013:83).

وبما ان انموذج (ARDL) يعمل في I(0) و I(1) فأن هناك قيمتين جدوليتين حرجيتين ل F ، قيمة الحد الأدنى التي تفترض ان كل المتغيرات مستقرة في المستوى I(0) أي عند قيمتها الاصلية، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض ان جميع البيانات مستقرة في فرقها الأول I(1) ، وعند مقارنة F المحتسبة مع F الجدولية يكون الباحث امام ثلاثة خيارات هي(شومان وحسن،2013: 190-191):
أ- اذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة الحد الأعلى ل F الجدولية، يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك.
ب- اذا كانت قيمة F المحتسبة اقل من قيمة الحد الأدنى F الجدولية، تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وترفض الفرضة البديلة ، أي لا توجد علاقة توازنيه طويلة الاجل.
جـ- اذا وقعت قيمة F المحتسبة بين الحد الاعلى والادنى لقيمة F الجدولية، فان القرار بوجود تكامل مشترك سيكون غير محدد وهنا يأخذ بالحسبان رتبة استقرار البيانات فاذا كانت جميعا متكاملة من الرتبة I(0) ترفض فرضية العدم اما اذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) لا يوجد تكامل مشترك.
6- اذا كانت نتائج الاختبار في الخطوة(5) إيجابية يتم تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل.
7- التأكد من ان النموذج مستقر ديناميكيا وذلك من خلال اجراء اختبار المجموعة التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)، المطوران من قبل براون واخرون Brown et al، فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تقبل فرضية العدم التي تنص على ان جميع المعلمات تعد مستقرة(ابونايلة،2014: 161-162).

رابعا:- توصيف النماذج

الإنموذج الاول:- اثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على عجز حساب الجاري:

يتم قياس أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على عجز الحساب الجاري من خلال وضع العجز كدالة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي حيث يأخذ الشكل النهائي للنموذج الصيغة التالية:

$$\ln CA_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p}\beta_1 \Delta \ln CA_{t-i} + \sum_{i=0}^{p}\beta_2 \Delta \ln(GC)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p}\theta_1 \ln - CA_{t-1} + \sum_{i=0}^{p}\theta_2 \ln GC_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ----------(5)}$$

اذ ان:-

lnCA: هو اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الصادرات على الاستيرادات (X/M) والممثل لعجز ميزان *الحساب* الجاري ، اذ ان (X) تمثل الصادرات من السلع والخدمات و(M) الاستيرادات من السلع والخدامات وتم استبعاد حساب الدخل لعدم توفر بياناته في المدة(1990-2002).

وبما ان الحساب الجاري *يأخذ* قيما سالبة لا يمكن تحويلها للشكل اللوغاريتمي، لذلك فقد تم اخذ لوغاريتم نسبة الصادرات على الاستيرادات، وهو ما ذهبت الية العديد من الدراسات كما في دراسة **Jarita Duasa (2006) ,Bahmani -Oskooee and Brooks (1999)** وخالد محمد السواعي واخرون(2014) (السواعي واخرون،2014: 130)، لذلك فقد لجأ الباحث الى التعبير عن عجز ميزان الحساب الجاري بمتغير بديل يتمثل بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الاستيرادات ، وتعد هذه النسبة هي الأفضل لأنها ليست حساسة لوحدة القياس، ويمكن أن تفسر على أنها رمزية أو حقيقية ميزان الحساب الجاري **(Bahmani -Oskooee M. and Brooks, T.J,1999:156-165).**

lnGC: تمثل لوغاريتم الانفاق الاستهلاكي الحكومي، وهو المتغير المستقل، من المتوقع ان تكون اشارته موجبة لتعكس العلاقة الطردية بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز ميزان الحساب الجاري .

الإنموذج الثاني:- اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الاستيرادات:-

يتم قياس أثر الانفاق الحكومي على الاستيرادات من خلال التعبير على الاستيرادات كدالة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي حيث يأخذ الشكل النهائي للنموذج الصيغة الاتية:

$$im_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p}\beta_1 \Delta im_{t-i} + \sum_{i=0}^{p}\beta_2 \Delta GC_{t-p} + \theta_1 im_{t-1} + \theta_2 GC_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ----------(6)}$$

اذ ان:

im: قيمة الاستيرادات، ويرى الباحث ان قيمة الاستيرادات هي التي تمثل الوضع الحقيقي للحساب الجاري بغض النظر عن قيمة الصادرات التي تشكل الصادرات النفطية اكثر من 95%منها وتكون المحدد الرئيسي لوضع الحسب الجاري، أي ان استبعاد الصادرات النفطية يجعل الاستيرادات هي الممثل الحقيقي لو ضع الحساب الجاري وليس الصادرات مطروح منها الاستيرادات.

GC: تمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي، وهو المتغير المستقل، من المتوقع ان تكون اشارته موجبة لتعكس العلاقة الطردية بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات.

Δ تمثل الفرق الاول للمتغير

$\beta 0$ تمثل الحد الثابت

n تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني

β1 وβ2 تمثل المعلمات في الاجل القصير

□1 و 2□ تمثل المعلمات في الاجل الطويل

t يمثل زمن الدراسة الممتد من **1990** الى **2014**

ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي للإنموذج

خامسا:-نتائج اختبارات الإنماذج:

1-نتائج اختبار الانموذج الأول (اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على عجز لحساب الجاري)

أ-نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF):-

الجدول (5) النتائج الإحصائية لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
lnGC	0.2836	0.8826	0.9987	**0.0155	**0.0250	***0.0097
lnCA	0.7258	***0.0061	0.7390			

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) و البرنامج الاحصائيEviews9.

****معنوية عند المستوى 5% و10%. ***معنوية عند المستوى 1% و5% و10%.**

نلاحظ من خلال الجدول (5) ان السلسلة الزمنية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي (lnGC)غير ساكنه عند المستوى اذ سجلت prob قيمة اعلى من 5% سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته وعند حساب الفروق الأولى، كانت قيمة prob اقل من 5% وعند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة(أي انها متكاملة من الرتبة الاولي I(1))، اما السلسة الزمنية لمتغير لوغاريتم lnCA والذي يمثل عجز الحساب الجاري فتشير النتائج الى رفضنا فرضية العدم ($H0: \beta = 0$) وذلك لان قيمة prob اقل من 5% عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% وبوجود حد ثابت واتجاه عام، و ان هذه السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة، اي انها ساكنة عند المستوى I(0).

وبما ان أحد متغيرات الانموذج قد سكن بعد اخذ الفرق الأول، بينما المتغير الثاني ساكن في المستوى، أصبح من الضروري استخدام انموذج ARDL وذلك لان من اهم مميزات هذا الانموذج قدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت ساكنة ف المستوى او الفرق الأول او مزيج من الاثنين.

ب- تقدير الإنموذج الاول :

أن الإنموذج ARDL المقدر مبني على أساس ان المتغير التابع هو عجز الحساب الجاري والذي نرمز له بالرمز(lnCA) وان مدد التخلف الزمني (2،2) بناءً على قيم (Akaike (AK)، والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار التي يتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج. إذ ان القيمة (2) تعني تخلف زمني لمدتين للمتغير المعني وبحسب الترتيب او التسلسل.

جدول (6) تقدير إنموذج ARDL للتكامل المشترك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
lnCA(-1)	0.466146	0.214181	2.176411	0.0439
lnCA (-2)	-0.132099	0.147886	-0.893250	0.3842
lnGC	0.026775	0.123335	0.217089	0.8307
lnGC(-1)	-0.147895	0.175151	-0.844386	0.4102
lnGC(-2)	0.288169	0.119519	2.411064	0.0275
C	-2.639713	0.740224	-3.566102	0.0024
R-squared	0.924439	Mean dependent var		-0.392609
Adjusted R-squared	0.902216	S.D. dependent var		0.792139
S.E. of regression	0.247706	Akaike info criterion		0.266308
Sum squared resid	1.043089	Schwarz criterion		0.562524
Log likelihood	2.937457	Hannan-Quinn criter.		0.340806
F-statistic	41.59697	Durbin-Watson stat		1.858037
Prob(F-statistic)	0.000000	Durbin's h-statistic		0.7346

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

يشير الشكل (1) الى ان البرنامج (EViews 9) قام تلقائياً بتحديد مدد الابطاء الزمني بمدتين لكل من متغير الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز ميزان الحساب الجاري وفقا لمعيار Akaike.

شكل (1) التخلف الذي حدده معيار اكايك ذاتيا لنموذج ARDL

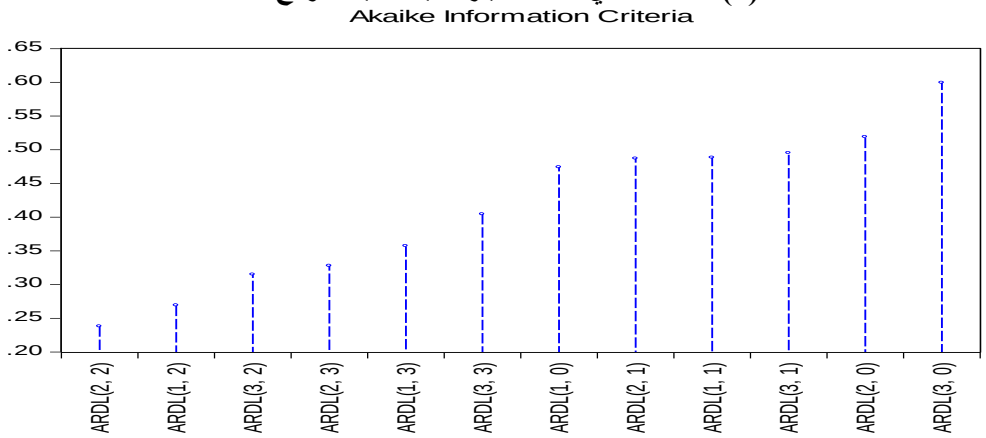

المصدر:البرنامج الإحصائيEviews9.

فضلا عن ذلك فأن الاختبارات الاحصائية للإنموذج توضح جودة الإنموذج المقدر من خلال قيمة معامل التحديد (R-squared) البالغة 92%، فضلاً عن قيمة اختبار Prob(F-statistic) المعنوية احصائياً والبالغة (0.0000)، وقيمة اختبار Durbin-Watson stat والبالغة (1.831746).

وبما ان قيمة إحصائية Durbin-Watson stat تعد قيمة مضللة لا يمكن الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، لذلك تستخدم بدلا عنها احصائية (Durbin's h-statistic) والتي يتم استخراجها من خلال المعادلة الاتية (Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall,2006 146):

$$h = \left(1 - \frac{d}{2}\right)\sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma_y^2}} \quad ----(7)$$

اذ ان:

n = عدد المشاهدات.

d = قيمة اختبار DW-statistic الاعتيادية.

σ_γ^2 = قيمة التباين المقدرة لمعلمة المتغير التابع المتخلف زمنيا.

h = اختبار إحصائية Durbin's h-statistic.

تقبل فرضة العدم (H_0) (أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر)،اذا كانت قيمة إحصائية Durbin's h-statistic موزعة توزيعا طبيعيا، اذ تكون القيمة الإحصائية لـ(h) محصورة (±1.96) عند مستوى معنوية (5%)، وبين (±3) عند مستوى معوية (1%)، ولغرض الكشف عن وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي نقارن قمة (h) المحتسبة مع القيمة الحرجة، فاذا كانت القيمة المحتسبة لـ(h) اقل من (±3) فان ذلك يعني قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية (1%)((ابونايلة،2014: 157).

وبما ان قيمة إحصائية Durbin's h-statistic للنموذج الأول هي (0.7346) وبمقارنتها مع القيم الحرجة نجد انها محصورة بين القيمة (±1.96) والقيمة (±3) وبذلك نقبل فرضية العدم (H0) عند مستوى معنوية (5%) وعند مستوى معنوية (1%) أي ان النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

بعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبارات التشخيص(*) للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية، إذ بينت النتائج بأن الإنموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إذا بلغت قيمة (Prob. Chi-Square (2) (0.3032) وهي اكبر من 5%، أي اننا لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التابين نجد ان قيمة (Prob. Chi-Square(2) لاختبار :Heteroskedasticity Test ARCH)) قد بلغت (0.5449) وهي اكبر من 5% وعلية نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها اختلاف تباين، و لتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (0.533742) وهي اكبر من 5%، وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي اي ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ج- نتائج اختبار حدود التكامل المشترك(The Bound Test Approach to Cointegration):

بعد تقدير انموذج ARDL يتم التوجه نحو اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل بيسران واخرون (Pesaran et al، 2001)، للتأكد من وجود او عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويله الاجل) بين المتغيرات، ويختبر فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة اذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بينما تنص الفرضية البديلة على وجود التكامل المشترك(العلاقة التوازنيه طويلة الاجل)، ويتم ذلك باستخدام اختبار (F-Statistic)، بعد اجراء اختبار (F) لمعلمات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة (θ_1, θ_2) يتم مقارنة F المحتسبة للمعلمات طويلة الاجل مع قيم Fالجدولية المناظرة المثبتة بجداول محسوبة من قبل كل من بيسران واخرون (2001)، فاذا كانت F المحتسبة اكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك والعكس في حال كانت F المحتسبة اقل من الجدولية، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة بين القيمتين فلا يمكن اتخاذ قرار حاسم، ويبين الجدول (18) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL.

(*)جميع الاختبارات التشخيص متوفرة تفصيليا بالملاحق الإحصائي 2.

جدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.155691	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الإحصائي (1) والبرنامج الإحصائيEviews9.

الجدول (7) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة اختبار الحدود، إذ يتبين أن القيم المحتسبة لاختبار F-statistic هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة و درجات الحرية عند مستوى معنوية (1%، 2.5% ،5% ،10%) حيث بلغت قيمة F المحتسبة (7.155691) بينما كانت قيمة الحد الأعلى لجميع مستويات المعنويات (5.58،4.79،4.16،3.51) على التوالي، وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة. أي اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي إذا ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي ستؤدي الى زيادة الاستيرادات بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات وزيادة العجز.

د-نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل :-

ان العلاقة قصيرة الاجل تتمثل بتقدير إنموذج تصحيح الخطأ و الذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع اضافة حد تصحيح الخطأ بتباطئ لمدة زمنية واحدة (Ect_{t-1}) كمتغير تفسيري، و يقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل ، فإذا معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، ويوضح الجدول (8)نتائج تقدير أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الاستيرادات في الاجل القصير.

جدول (8) نتائج العلاقة قصيرة الامد للإنموذج الاول

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(lnCA(-1))	**0.132099**	**0.129567**	**1.019543**	**0.3222**
D(lnGC)	**0.026775**	**0.093326**	**0.286895**	**0.7777**
D(lnGC(-1))	**-0.288169**	**0.108896**	**-2.646274**	**0.0170**
CointEq(-1)	**-0.665953**	**0.135958**	**-4.898225**	**0.0001**
معادلة انموذج تصحيح الخطأECM				
Cointeq = lnCA - (0.2508*LN_GC -3.9638)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

يتبين لنا خلال الجدول (8) عدم معنوية قيمة Prob للمرونات قصير الاجل التي تمثل اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي عند الفرق الأول وبدون تخلف زمني على عجز الحساب الجاري ان قيمة Prob بلغت 0.7777 وهي اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنيه قصير الاجل، كما ان إشارة المعلمة قد أتت كما متوقع، اذ من المتوقع ان تؤدي زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى زيادة عجز الحساب الجاري، عند اخذ التخلف الأول للإنفاق الاستهلاكي الحكومي يتبين ان هناك أثر معنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي أي ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري بنسبة 0.28-%، وهذا لا يتوافق مع التأثير المتوقع اذ ان زيادة الانفاق يؤدي الى زيادة العجز، وذلك قد يعود الى تأثر كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي ووضع الحساب الجاري بالصادرات النفطية اذ ان زيادتها تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض عجز الحساب الجاري.

اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد جاءت قيمته كما متوقع أي سالبة ومعنوية، اذ بلغت قيمته (0.665953-) وبمعنوية منخفضه بلغت (0.0001)، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة في الأجل القصير، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 66% من الاختلال قصير الأجل في قيمة العجز في المدة السابقة($_{t-i}$) يمكن تصحيحه في المدة الحالية ($_t$) باتجاه العلاقة طويله الاجل عند حدوث أي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية.

هـ -تقدير العلاقة طويلة الاجل للإنموذج :-

جدول (9) نتائج العلاقة طويلة الاجل للإنموذج الاول

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
lnGC	**0.250841**	**0.034984**	**7.170232**	**0.0000**
C	**-3.963816**	**0.569999**	**-6.954080**	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

يبين الجدول (9) اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على عجز الحساب الجاري، ويتبين من خلال الجدول ان تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي على العجز معنوي من الناحية الإحصائية اذا بلغت قيمة prob (0.0000) وهي اقل من 5% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى قيمة عجز ميزان الحساب الجاري، اذا ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة 1% يؤدي زيادة العجز بنسبة 0.25% في الاجل الطويل.

و- نتائج أختبار السكون (Stability) لإنموذج ARDL المقدر:

ان الرسم البياني لكل من الاختبارين ((CUSUM و (SUSUMSQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، لذا فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة، وهذا يعني سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للإنموذج المقدر ARDL المستعمل في هذا البحث.

الشكل (3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابع الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي المتابعة

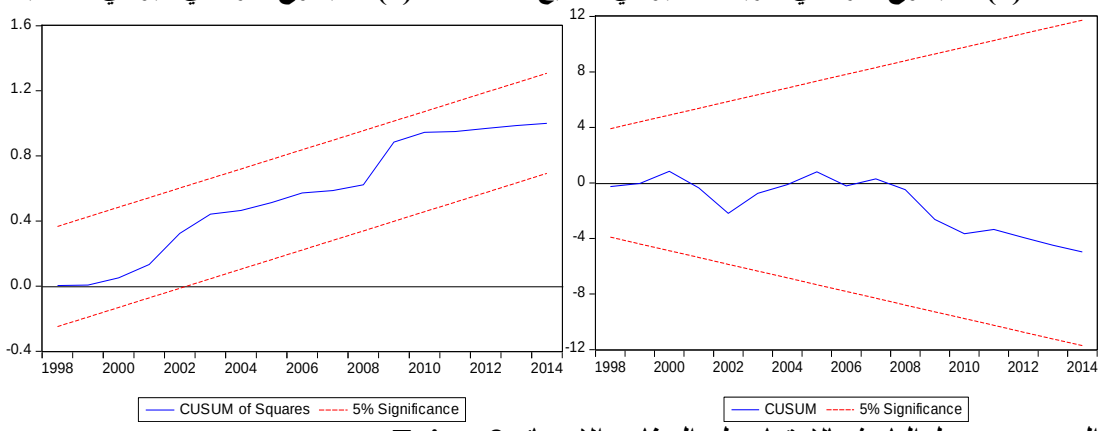

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews9.

نتائج اختبارات الانموذج الثاني(اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الاستيرادات)

أ- نتائج اختبارات جذر الوحدة بأستخدام اختبار (ADF) للنموذج الثاني:-

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل، فقد تم استعمال طريقة ديكي- فوللر الموسع ADF لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، أن هذه الطريقة تختبر فرضية العدم $HO: \beta = 0$ التي تنص بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (اي يوجد فيها جذر وحدة) مقابل الفرضية البديلة (1 ‹ β :H_1)التي تمثل بأن السلسلة الزمنية مستقرة.

الجدول (10) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
CG	0.9897	0.7163	0.9832	***0.0001	***0.0001	**0.0483
IM	0.9654	0.3647	0.9790	***0.0032	***0.0118	***0.0011

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) و البرنامج الاحصائيEviews9.
**معنوية عند المستوى 5% و10%. ***معنوية عند المستوى 1% و5% و10%.

لقد تم استخدام المعلمة الاحتمالية prob التي يعد استخدامها أسلوب متقدم يستخدم بدلا من مقارنة قيمة t المحتسبة مع قيم t الحرجة، وعندما تكون قيمة prob اكبر من 0.05% فالمعلة غير معنوية (أي ان t المحتسبة اقل من t الحرجة)، اما اذا كانت اقل من 0.05% فالمعلمة معنوية.

يتبين لنا من خلال الجدول (10) ان السلسلتان الزمنيتان لكل من للإنفاق الاستهلاكي الحكومي (GC) و قيمة الاستيرادات (IM) غير ساكنه عند المستوى اذ سجلت prob قيمة اعلى من 5% سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته وعند حساب الفروق الأولى، كانت قيمة prob اقل من 5% وعند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة(أي انها متكاملة من الرتبة الاولي I(1))،وبما ان نموذج ARDL يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول او مزيج بين الاثنين ويعد اكثر كفاءة في حال العينات الصغيرة مثل عينة البحث فسيتم استخدام هذا النموذج للحصول على اكفء تقدير للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل.

ب- تقدير الإنموذج الثاني :-

الإنموذج ARDL المقدر مبني على أساس ان المتغير التابع هو قيمة الاستيرادات(im) وان مدد التخلف الزمني (1،4) بناءً على قيم Akaike (AK)، والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار التي يتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج. إذ ان القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة للمتغير المعني وحسب الترتيب او التسلسل، والقيمة (4) تعني تضمين المتغير المعني لأربع تخلفات زمنية.

جدول (11) نتائج تقدير إنموذج ARDL لأثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاستيرادات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IM(-1)	0.746568	0.120464	6.197426	0.0000
CG	0.580049	0.131868	4.398722	0.0006
CG(-1)	-0.208213	0.190719	-1.091727	0.2934
CG(-2)	-0.476073	0.171718	-2.772417	0.0150
CG(-3)	-0.159976	0.180179	-0.887870	0.3896
CG(-4)	0.558881	0.165720	3.372450	0.0046
C	4781756.	1746931.	2.737231	0.0160
R-squared	0.982721	Mean dependent var		33972787
Adjusted R-squared	0.975316	S.D. dependent var		24634692
S.E. of regression	3870370.	Akaike info criterion		33.43680
Sum squared resid	2.10E+14	Schwarz criterion		33.78497
Log likelihood	-344.0864	Hannan-Quinn criter.		33.51236
F-statistic	132.7084	Durbin-Watson stat		1.389283
Prob(F-statistic)	0.000000	Durbin's h-statistic		2.8795477
Included observations	21			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

يشير الشكل (4) الى ان البرنامج(EViews 9) قام تلقائياً بتحديد مدد الابطاء الزمني الى مدة زمنية واحدة لمتغير الاستيرادات، اما المتغير الأخر وهو الانفاق الاستهلاكي الحكومي فقد حدد له (4) تخلفات وفقا لمعيار Akaike، ويوضح الشكل البياني الاتي التخلف الزمني المناسب الذي تم اختياره وفقا لمعيار Akaike.

شكل (4) التخلف الذي حدده نموذج ARDLذاتيا باستخدام معيار اكايك

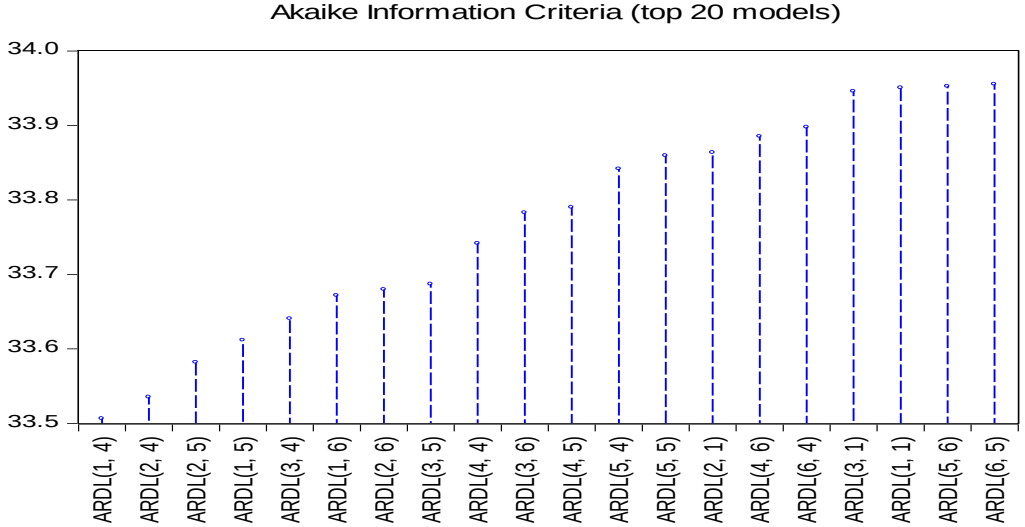

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews9.

فضلا عن ذلك فأن الاختبارات الاحصائية للإنموذج تبين جودة الإنموذج المقدر من خلال قيمة معامل (R^2) البالغة 98%، فضلاً عن قيمة (F-statisti) والبالغة 132.7084 وبمستوى معنوية احصائية (0.0000)، وقيمة اختبار Durbin-Watson stat والبالغة (1.389283)، ولكون قيمة احصائية Durbin-Watson stat تعد مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي (VAR) فقد تم استخراج القيمة الإحصائية لاختبار (Durbin's h-statistic) وفقا للمعادلة (7) وهي تساوي (2.8795477) وبما انها محصورة بين القيمة الحرجة (±3) فأننا نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية (1%)،أي ان النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

بعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبارات التشخيص(*) للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية، إذ بينت النتائج بأن الإنموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إذا بلغت قيمةProb. Chi-Square(4) (0.4098) وهي اكبر من 5%، أي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التابين نجد ان قيمة Prob. Chi-Square(4) لاختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) قد بلغت (0.8522) وهي اكبر من 5% وعلية نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها اختلاف تباين، و لتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (0.262367) وهي اكبر من 5%، وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي توكد عدم احتواء البواقي على مشكلة التوزيع الطبيعي أي انها موزعة توزيعا طبيعيا.

ج- اختبار الحدود للتكامل المشترك(The Bound Test Approach to Cointegration):

بعد تقدير انموذج ARDL يتم التوجه نحو اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل بيسران واخرون (Pesaran et al، 2001)، للتأكد من وجود او عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويله الاجل) بين المتغيرات، ويختبر فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة اذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بينما تنص الفرضية البديلة على وجود التكامل المشترك(العلاقة التوازنيه طويلة الاجل)، ويتم ذلك باستخدام اختبار (F-Statistic)، بعد اجراء اختبار (F) لمعلمات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة (θ_1, θ_2) يتم مقارنة F المحتسبة للمعلمات طويلة الاجل مع قيم Fالجدولية المناظرة المثبتة بجداول محسوبة من قبل كل من بيسران واخرون (2001).

فاذا كانت F المحتسبة اكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك والعكس في حال كانت F المحتسبة اقل من الجدولية، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة بين القيمتين فلا يمكن اتخاذ قرار حاسم، ويبين الجدول (18) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL.

جدول (12) نتائج اختبار التكامل المشترك للاموذج الثاني باستعمال منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.627302	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

الجدول (12) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة اختبار الحدود، إذ يتبين أن القيم المحتسبة لأختبار F-statistic والبالغة (3.627302) هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجات الحرية عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، بعد ظهور نتائج معنوية طبقا لاختبار الحدود نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة الاجل والعلاقة الطويلة الاجل.

(*)جميع الاختبارات التشخيص متوفرة تفصيليا بالملاحق الإحصائي 2.

د-تقدير العلاقة قصيرة الاجل:-

جدول(13)نتائج العلاقة قصيرة الامد للإنموذج الثاني

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CG)	0.580049	0.114475	5.067042	0.0002
D(CG(-1))	0.077168	0.137051	0.563056	0.5823
D(CG(-2))	-0.398905	0.130971	-3.045759	0.0087
D(CG(-3))	-0.558881	0.138229	-4.043143	0.0012
CointEq(-1)	-0.253432	0.071864	-3.526537	0.0034
معادلة إنموذج تصحيح الخطأECM Cointeq = IM - (1.1627*CG + 18867992.7518)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

يبين الجدول (13) إنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات الإنموذج. إذ تشير النتائج الى أن المتغيرات لها الاشارة المتوقعة، اذ من المتوقع ان تكون إشارة الانفاق الاستهلاكي الحكومي للفترة الحالية إيجابية، اذ تؤدي زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى زيادة الاستيرادات، وتشير النتائج الى ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار 0.58 وحدة، وهذا يعكس لنا نسبة تسرب كبيرة في الاقتصاد العراقي اذا ان حوالي 60% من الانفاق الاستهلاكي الحكومي يتم تلبيته عن طرق الاستيرادات نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي، وبذلك فأن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي تؤدي الى زيادة العجز او تخفيض الفائض في ميزان الحساب الجاري، اما بالنسبة للتأثير التخلفات الزمنية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع الحساب الجاري فقد جاءت سالبة ومعنوية.

اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد جاءت قيمته كما متوقع أي سالبة ومعنوية، اذ بلغت قيمته (-0.253432) وبمعنوية منخفضه بلغت (0.0034)، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة في الأمد القصير، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 25% من الاختلال قصير الأجل في قيمة الاستيرادات في المدة السابقة($_{t-i}$) يمكن تصحيحه في المدة الحالية ($_{t}$) باتجاه العلاقة طويله الاجل عند حدوث أي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية.

هـ-تقدير العلاقة طويلة الاجل:-

يبين الجدول (14) اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على قيمة الاستيرادات في الاجل الطويل، ويتبين من خلال الجدول ان تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي على قيمة الاستيرادات معنوي من الناحية الإحصائية اذا بلغت قيمة prob (0.0011) وهي اقل من 5% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى قيمة الاستيرادات، اذا ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي زيادة الاستيرادات بمقدار 1.16 وحدة في الاجل الطويل وهذا يبين لنا التأثير الكبير للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الاستيرادات ليعكس لنا حجم التسرب في الاقتصاد العراقي، اذ ان هذا المقدار المرتفع يعكس حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتخلف القطاعات السلعية وعدم قدرتها على اشباع الطلب المحلي والاعتماد على الخارج في سد الفجوة بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي ومن ثم يصبح مضاعف الانفاق الاستهلاكي ضعيف عللا الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك اذ بلغ 90% للمدة(1970-2000)(كاظم واخرون، 2006: 4) ' بينما قدرته دراسة أخرى أجريت لمحافظة بغداد عام 2012 ب 88.6%(الحمداني،2014: 62).

جدول (20) نتائج العلاقة طويلة الاجل للإنموذج الثاني

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CG	**1.162712**	**0.282613**	**4.114143**	**0.0011**
C	**18867992.751836**	**6445669.657675**	**2.927235**	**0.0110**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق الاحصائي (1) والبرنامج الاحصائيEviews9.

6-**أختبار سكون**(Stability) **إنموذج** ARDL **المقدر**:

ان الرسم البياني لكل من الاختبارين ((CUSUM و (SUSUMSQ) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة ، وهذا يعني سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للإنموذج

الشكل (5) المجموع التراكمي للبواقي المتابع

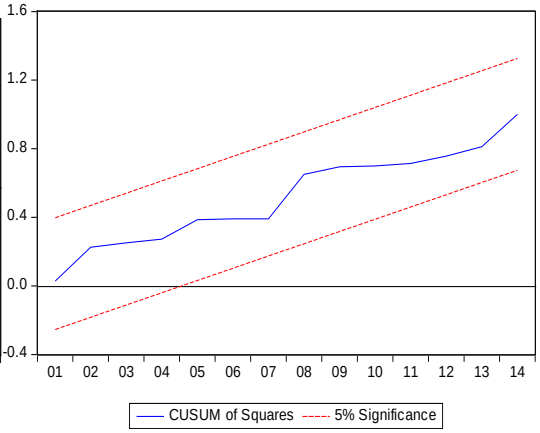

الشكل (6) المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المتابعة

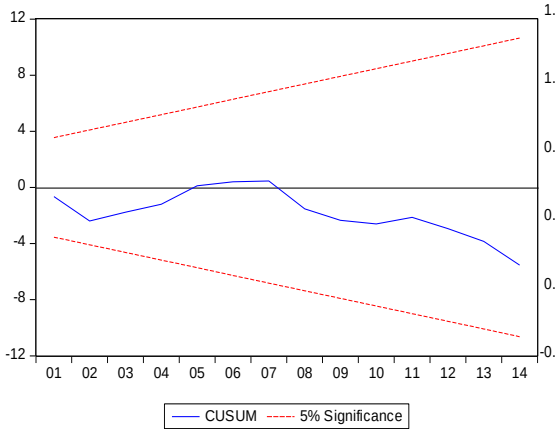

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews9.

من خلال مقارنة نتائج اختبارات الإنموذج الثاني مع الإنموذج الأول يتبين لنا جليا تأثر الصادرات النفطية على التوازن الخارجي، فبينما اظهر نتائج العلاقة القصيرة والطويلة للإنموذج الثاني تأثيرا معنويا واضحا للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الاستيرادات اذ ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بوحدة واحدة أدى الى زيادة الاستيرادات بـ 0.58 وحده في الاجل القصير وبـ 1.16 وحدة في الاجل الطويل، واظهر معامل تصحيح الخطأ (4) سنوات للعودة الى حالة التوازن، لم يسجل الإنموذج الاول تأثيرا معنويا لأثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في المدة الحالية على وضع حساب التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الاجل القصير، في حين أدى زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة 1% الى زيادة العجز بنسبة 0.25% في الاجل الطويل وقد اظهر معامل تصحيح الخطأ حوالي (1.5) سنة للعودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

الاستنتاجات

1- تعد هيمنة الانفاق الاستهلاكي الحكومي على النفقات العامة وصلابته تنازليا سببا اساسيا في حدوث عجز الحساب الجاري، اذ بلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الانفاق العام (81.9%) للمدة (1990-2002) و (71.3%) للمدة (2003-2014)، وان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة (1%) أدت الى زيادة عجز الحساب الجاري الى (0.25%) في الاجل الطويل، كما ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بوحدة واحدة قد أدت الى زيادة الاستيرادات من السلع والخدمات بـ(0.58) وحدة في الاجل القصير و بـ(1.16) في الاجل الطويل وهذا يثبت فرضية البحث.

2- بلغت نسبة اسهام الانفاق الاستهلاكي الحكومي من النفقات العامة (77.5%) للمدة (1990-2014) بينما بلغت نسبة اسهامه الانفاق الاستثماري(التنموي) (28%)، وهذا يعكس لنا التوجه الحكومي نحو اشباه حاجات استهلاكيه موقته واهمال الجانب التنموي المتمثل بالإنفاق الاستثماري، إذا ان نسبة مساهمته لا تلبي الطموح المطلوب للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

3- ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد العراقي للتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي اذ بلغ معدل درجة الانكشاف الاقتصادي (98%) للمدة (1990-2014) بينما تعد الدولة منكشفة اقتصاديا طبقا لهذا المؤشر إذا تجاوزت نسبته (45%) وهذا الانكشاف يعود الى اختلال هيكل الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته في الاستجابة للزيادة الحاصلة في الانفاق الكلي.

4- يبين اختبار السكون ان السلسلة الزمنية لبيانات عجز الحساب الجاري قد سكنت في مستواها الأصلي، بينما السلسة الزمنية لبيانات الانفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات لم تتحقق فيها صفت السكون الابعد اخذ الفرق الأول لها.

5- يشير اختبار الحدود للتكامل المشترك الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الحساب الجاري اذ ان F المحتسبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (1%) او (5%) او (10%)، فضلا عن وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي من والاستيرادات من السلع والخدمات.

6- تشير معلمات الاجل الطويل الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز ميزان الحساب الجاري، اذا ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة عجز ميزان الحساب الجاري بنسبة (0.25%) في الاجل الطويل، كما ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بوحدة واحدة قد أدت الى زيادة الاستيرادات من السلع والخدمات بـ(0.58) وحدة في الاجل القصير و بـ(1.16) في الاجل الطويل

7- -تشير نتائج اختبار السكون الهيكلي للنماذج (CUSUM) و (SUSUMSQ) الى ان النموذجان مستقران داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)

التوصيات

1- إعطاء أهمية أكبر للأنفاق الاستثماري على حساب الانفاق الاستهلاكي ولاسيما في الأمد القصير والمتوسط، وذلك لكون الانفاق الاستثماري هو الأساس في تطور الاقتصاد والوسيلة الأساس لتنويع وزيادة الدخل والاستهلاك في الأمد الطويل.

2- العمل على ضغط الانفاق الاستهلاكي الى اقصى الحدود الممكنة، وذلك من خلال تقيد الانفاق الترفيهي والتبذيري غير الضروري، والعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري الذي يعد سبب أساسي في زيادة الانفاق العام.

3- توفير الحماية والدعم للقطاعات الإنتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني.

4- انشاء صناديق الثروة السيادية في سبيل الاستفادة من الفائض الاقتصادي المتحقق في بعض السنوات، وذلك من خلال حفظ واستثمار ذلك الفائض وعدم توجيهه نحو زيادة الانفاق الاستهلاكي، وهذا يساعد في التقليل من الاثار السلبية الناجمة من الاعتماد على الإيرادات الرعية.

5- انهاء سياسة الأبواب المفتوحة وفرض الرسوم الكمركية ولا سيما على السلع الاستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولا سيما الزراعية والصناعية.

المصادر:

أولا: المصادر العربية

1- أبو نايلة،ازهار حسن(2014) قياس العلاقة بين التطور المصرفي والفقر في العراق للمدة (2010-1980)،أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

2- أكوز، يلماظ (2008) الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والاضافات المستقبلية،ترجمة بليح،احمد بديع،الرياض،المريخ.

3- اندرواس،عاطف وليم(2014)الاقتصاد المالي العام،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي.

4- بركات،عبدالكريم صادق واخرون(1986) المالية العامة،بيروت،الدار الجامعية.

5- الحمداني،رفاه شهاب(2014) تقدير دالة الاستهلاك الكلي العراقي وقياس العوامل الأخرى المحددة للانفاق الاستهلاكي:دراسة استطلاعية في بغداد{النسخة الالكترونية}،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان67-68،استرجع 2016/5/15 من الموقع: www.caus.org.lb

6- كاظم، اموري هادي، علي،ليلى جبر محمد، جواد،سرمد عباس، عبدالمجيد،ليث رافع(2006) تحليل دوال الاستهلاك دراسة تطبيقية لنمط المستهلك في العراق{ النسخه الالكترونية} ،وزارة المالية،بغداد،الدائرة الاقتصادية، استرجع 2016/5/5 من الانترنيت بحسب الموقعwww.mof.gov.iq .

7- الكبيسي،محمد صالح سلمان و خلف،عمار حمد(2012) تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009){النسخة الالكترونية} مجلة كلية الأداة والاقتصاد،جامعة الكوفة،المجلد1،العدد4، ،استرجع في 2016/06/11 من WWW.iasj.net
8- الكواز،احمد(د.ت)مؤشرات تنافسية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط،تاريخ استرجع2016/5/5 من الانترنيت بحسب الموقع www.arab-api.org.
9- الكناني،كامل كاظم بشير(2013) ارجوحة التنمية في العراق،بغداد،دار الدكتور للعلوم.
10- السواعي، خالد محمد والعزام،أنور احمد (2015) العجز التوأم في ظل المتغيرات النقودية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن{النسخة الالكترونية}،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد2،ص-ص97-114،استرجع في2016/08/07 من الموقع: journals. ju. edu.jo
11- عباس،صباح نوري(2008) اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة(1990-2005)،[النسخة الالكترونية]، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد17،استرجع في 2016/06/11 من WWW.iasj.net
12- عبد القادر،السيد متولي(2011)الاقتصاد الدولي:النظريات والسييياسات،ط1،عمان،دار الفكر.
13- العيسى،نزاز سعد الدين وقطف،إبراهيم سليمان(2006)الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات،ط1،عمان،دار الحامد.
14- العمر،صلاح نجيب (1981)اقتصاديات المالية،بغداد،مطبعة العاني.
15- العمري، هشام صفوت (1988) اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية-الجزء الأول،ط1.
16- شومان،عبداللطيف حسين و حسن،علي عبد الزهرة (2013) تحليل العلاقه التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)[النسخة الالكترونية]،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد9،العدد24،ص-ص174-210،استرجع في 2016/06/11 من WWW.iasj.net
17- القريشي،محمد صالح(2008)المالية الدولية،ط1،عمان،مؤسسة الوراق.
18- خلف،عمار حمد(2015)تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام برنامج EViews،ط1،بغداد،دار الدكتور للعلوم.

ثانيا:التقارير الحكومية

1-البنك المركزي العراقي(تقارير اقتصادية متفرقة)،بغداد،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
2-وزارة المالية(تقارير إحصائية متفرقة) دائرة المحاسبة،على الموقع http://www.mof.gov.iq.
استرجع في 2016/3/25.

ثالثا:المصادر الاجنبية

(1)Ahmed, Muzib and Roy,, Price-Wage Spiral in Banglad esh: Evidence from ARDL Bound Testing Approach, International Journal of Applied Economics, September 2013, 10(2),p.83.
(2)Bahmani-Oskooee, M. and Brooks, T.J. "Bilateral J-Curve Between US and Her Trading Parters", Weltwirtschaftliches Archiv, 135, (1999).
(3)David E.Giles, ARDL Models-Part 11-Bounds Tests, Econometrics Beat: Dave Giles Blog.
(4) Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, Applied Econometrics A Modern Approach Using EViews and Microfit, Palgrave Macmillan, New York, 2006
(5) Muhammed Shahid Farooq and Khalil Ahmed, Relationship between school and aconomic growth in Pakistan: ARDL bounds testing approach to cointegration, Pakistan economic and social reciew, volume 48,No.1(summer 2010), P.45. (39-60)) 13/06/2016

الملحق الاحصائي 1

الانفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات واللوغاريتم الطبيعي للانفاق الاستهلاكي الحكومي واللوغاريتم الطبيعي لنسبة الصادرات على الاستيرادات في العراق للمدة (1990-2014)(مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستهلاكي الحكومي (1)	الاستيرادات الكلية (2)	نسبة الصادرات على الاستيرادات ex/im)((3)	Ln_CA اللوغاريتم الطبيعي لعجز الحساب الجاري المتمثل بلوغاريتم الطبيعي نسبة الصادرات على الاستيرادات (4)	Ln_GC اللوغاريتم الطبيعي للانفاق الاستهلاكي الحكومي (5)
1990	11357	45080.4	0.872062	-0.13689	9.33759
1991	15653	34717	0.339236	-1.08106	9.658418
1992	25876	110609.1	0.249301	-1.38909	10.16107
1993	50060	287260.6	0.19521	-1.63368	10.82098
1994	171742	1385267	0.170366	-1.7698	12.05375
1995	605840	5424764	0.17219	-1.75916	13.31437
1996	506102	3821688	0.227606	-1.48014	13.13449
1997	534095	6390612	0.439976	-0.82104	13.18833
1998	824705	9311760	0.434926	-0.83258	13.62278
1999	831592	20912666	0.560331	-0.57923	13.6311
2000	1151663	24922669	0.896724	-0.10901	13.95672
2001	1490866	21614831	0.520382	-0.65319	14.21487
2002	1762693	20179214	0.448227	-0.80246	14.38235
2003	4614080	22734254	0.867	-0.14272	15.34462
2004	27597167	32299609	0.8063	-0.2153	17.13322
2005	27066124	38414342	0.921687	-0.08155	17.11379
2006	34917607	35760528	1.274823	0.242807	17.3685
2007	32719836	27655185	1.882358	0.632525	17.30349
2008	52301181	44987268	1.756687	0.56343	17.77253
2009	45941063	48747098	1.017943	0.017784	17.64287
2010	54580860	55940769	1.156575	0.145463	17.81519
2011	60925553	61656910	1.600412	0.470261	17.92516
2012	75788624	78231261	1.529486	0.424932	18.14346
2013	78746806	80209483	1.429472	0.357305	18.18175
2014	76741673	72828346	1.468767	0.384423	18.15596

المصدر:

- بيانات بوزارة المالية،دائرة المحاسبة،على الموقع http://www.mof.gov.iq 2016/3/25.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة.

-الاعمدة (3) و (4) و (5) من اعداد الباحث بالعتماد على بيانات المصدرين السابقين.

الملحق الاحصائي 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.926225	Prob. F(2,16)	0.4163
Obs*R-squared	2.386583	Prob. Chi-Square(2)	0.3032

أولا:-اختبارات التشخيص للانموذج الاول:

1-اختبار الارتباط الذاتي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.552391	Prob. F(2,18)	0.5850
Obs*R-squared	1.214378	Prob. Chi-Square(2)	0.5449

2-اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

3-اختبار التوزيع الطبيعي

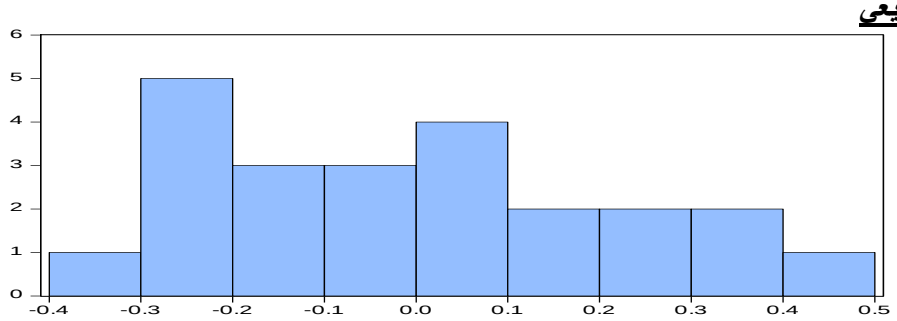

Series: Residuals
Sample 1992 2014
Observations 23

Mean	-1.45e-16
Median	-0.072330
Maximum	0.447355
Minimum	-0.371034
Std. Dev.	0.222797
Skewness	0.429476
Kurtosis	2.243373
Jarque-Bera	1.255687
Probability	0.533742

ثانيا:-اختبارات التشخيص للانموذج الثاني:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.259584	Prob. F(4,12)	0.8982
Obs*R-squared	1.353830	Prob. Chi-Square(4)	0.8522

1-اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**0.583124**	**Prob. F(4,10)**	**0.6820**
Obs*R-squared	**3.971816**	**Prob. Chi-Square(4)**	**0.4098**

2-اختبار الارتباط الذاتي:

3-اختبار التوزيع الطبيعي:

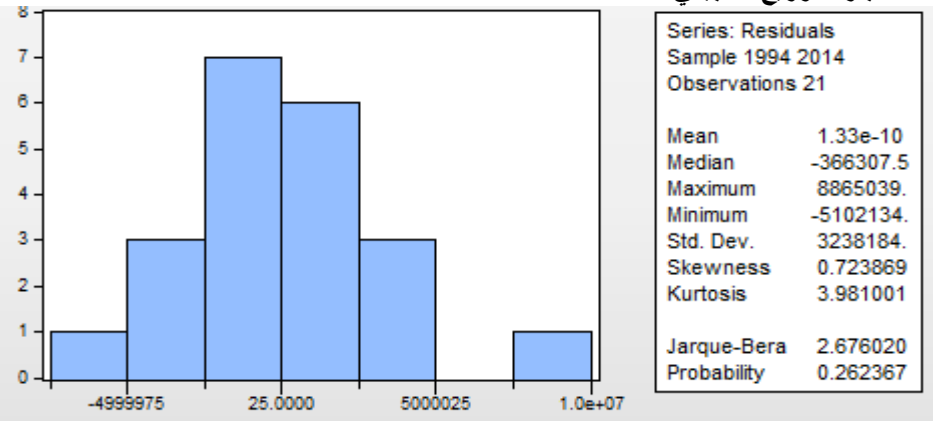

The impact of governmental consumer spending on the development of the current account balance in Iraq for the period (1990-2014) using ARDL model

Summary:

To avoid the negative effects due to inflexibility of the domestic production inresponse to the increase in government consumption expenditure leads to more imports to meet the increase in domestic demand resulting from the increase in government consumption expenditure. Since the Iraqi economy economy yield unilateral depends on oil revenues to finance spending, and the fact government consumer spending is a progressive high flexibility the increase in overall revenues, while being a regressive flexibility is very low in the event of reduced public revenues, and therefore lead to a deficit in the current account position. And that caused the deficit for imbalance are the disruption of the structure of government spending in favor of consumer spending and the disruption of the current account structure, as the export of a single commodity is oil from which to finance the spending offset by a wide range of imports that are brought to a large portion of this spending it.

Therefore research aims to determine the impact of government consumer spending on the development of the current account balance in light of increased government spending, through the reality of government consumer spending analysis and structure of the current account in Iraq, measure and analyze the impact of government consumer spending on the development of the current account balance during the study period (1990- 2014), has been using Autoregressive Distributed Lag Model(ARDL), because of this form of advantages is the suitability for small samples and data of stationtary in the first-difference or the level or a combination of the two, a researcher has reached to the existence of a long-term positive relationship between spending government consumption and the deficit current account balance, as the increase in government consumption expenditure (1%) lead to increased current account deficit by (0.25%). The increase in consumer spending, the government and one unit (million I.D) has led to the increase of imports of goods and services by (0.58) unit (million I.D) in the short term and by (1.16) (million I.D) in the long term.

Key words: **Government consumer spending / current account deficit / Imports / exports**